

خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

المسعد: نسعى إلى الاستفادة من الوفود المشاركة من خلال تبادل الخبرات في المحافل الدولية



وفد الكويت المشارك في المؤتمر

كالإتجار بالأسلحة النارية والإتجار البشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين إضافة إلى مناقشة كيفية تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالجرائم المستجدة والمسائل الجنائية.

بوزارة الخارجية نواف الرجيب. يذكر أن الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة بحثت تعزيز الاستراتيجيات القادرة على مواجهة الجرائم المنظمة

نصر ال هيد و وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء خالد الدين و وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية زكريا الأنصاري و السكرتير الثاني من الإدارة القانونية

الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي و طاقم السفارة في تعزيز التعاون مع المنظمات الأممية ذات الصلة. وضم وفد الكويت المشارك في المؤتمر كلا من وكيل محكمة الاستئناف المستشار



المستشار بدر المسعد

مؤكد أهمية تصافير الجهود الدولية وتكاسم المسؤولية في مواجهة الجرائم بجميع أشكالها ومظاهرها. وأشاد المستشار المسعد بالجهود التي يبذلها سفير الكويت لدى النمسا و مندوبها

والمناقشات المقامة على هامش المؤتمر. وأضاف أن الوفد الكويتي نسعى إلى تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الأممية التي تربطها معها موانئ و اتفاقيات ومذكرات تفاهم

قال المحامي العام الأول الكويتي المستشار بدر المسعد أمس السبت إن وفد دولة الكويت المشارك في فعاليات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سعى إلى إبراز الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في الكويت في مجال مكافحة الجريمة ولاسيما الجريمة المنظمة.

وأكد المستشار المسعد في تصريح له (كونا) بمناسبة ختام المؤتمر حرص الكويت الدائم على حضور المحافل الإقليمية والدولية التي تعالج قضايا جوهريّة وهامة بهدف الاستفادة منها ومن الاحتكاك وتبادل الخبرات مع المسؤولين والوفود المشاركة.

وذكر أن المشاركة في هذه الفعالية جاءت للتأكيد على التزام الكويت بالاتفاقيات الدولية انطلاقاً من روح المسؤولية المشتركة والتزامها المطلق بدعم التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود

وبروتوكولاتها الملحة بها. وقال إن وفد دولة الكويت المشارك من وزارات العدل والداخلية والخارجية حرص على تقديم الرؤى المنامية والبناءة وتبادل الخبرات الناجحة مع الوفود المشاركة من خلال الجلسات

في إطار إيمانها التام بخطة التنمية المستدامة 2030

الناصر: الكويت ملتزمة بمساعدة الدول الأقل نمواً

يمهد الطريق أمام الكوادر الوطنية لمضاعفة الجهد وبذل المزيد من العطاء

مجلس الوزراء يعترم إقرار الهيكل التنظيمي لهيئة الطرق والنقل البري قريباً

المجال أمام الهيئة لتحقيق أهدافها بعيداً عن البر وتين والجيرو قراطية كما يمهّد الطريق أمام الكوادر الوطنية بخبراتها الفنية والإدارية والمالية لمضاعفة الجهد وبذل المزيد من العطاء إذ من شأنه إحداث الاستقرار الوظيفي والإداري المنشود خلال المرحلة المقبلة لاسيما أن مشاريع الهيئة يقودها نخبة من مهندسين وفنيين وإداريين كويتيين مشهود لهم بالكفاءة والخبرة العلمية والعملية النادرة والتي اكتسبوها من خلال عملهم وقيادتهم لمسيرة المشاريع بنجاح وكفاءة.

والأعباء الملقاة على عاتقها والتي تأتي ضمن أولوياتها تحديث وتطوير شبكة الطرق على مستوى البلاد لتكون الركيزة الأساسية والدعم الفاتحة للهيئة الشاملة التي تقودها الحكومة الرشيدة حالياً بقدرة واقتدار في شتى المجالات والميادين منسيرة إلى أن الهيئة العامة للطرق والنقل البري في طليعة الهيئات الوطنية التي تحول عليها الدولة في تحقيق التنمية المنشودة من خلال مشاريع الطرق التنموية والبنية التحتية التي تنفذها الآن كجسر الشيخ جابر الأحمد وطريق الجهراء وطريق جمال عبدالناصر وغيرها من مشاريع الطرق التي تعد الأهم والأضخم في تاريخ التنمية بالكويت.

عملت «الوسط» من مصدر في الهيئة العامة للطرق والنقل البري أن مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية سيعدان الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للطرق والنقل البري نهاية أكتوبر الجاري موضحة أن الهيكل التنظيمي المزمع إقراره يتضمن جميع الإدارات الفنية والمالية والإدارية واختصاصاتها الرئيسية والتفصيلية بما يحقق الطموحات والأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة إذ قام على إعداده وتجهيزه نخبة من ذوي الخبرات والمتخصصين في هذا المجال والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة. وتابع المصدر أن الهيئة العامة للطرق والنقل البري جاهزة خلال المرحلة بكوادرها الفنية والإدارية والمالية لتحمل المسؤوليات

رياض عواد

«الطيران المدني»: «المراقبة الجوية» شهدت قفزات في مسيرة تطورها

نضبات الطائرات وبراغي توجيهها للطريق الصحيح ويحدد مسارات كل طائرة في الأجواء الكويتية إذ تقع على عاتقه مسؤولية ضمان سلامة الحركة وسلامة الملايين من ركاب الطائرات على الأرض. ويصادف اليوم العالمي للمراقبين الجويين 20 من شهر أكتوبر من كل عام في ذكرى تأسيس الاتحاد الدولي لروابط المراقبين الجويين عام 1961 لتعريف المجتمعات في العالم كافة بأهمية دور المراقب الجوي.

وأشارت إلى أنها ستحتفل اليوم الأحد باليوم العالمي للمراقب الجوي تحت شعار (تطور ونمو) للتعريف بأهمية دوره وعمله في هذا القطاع. وأكدت حرصها على اعتماد نخبة من الكفاءات الوطنية المتخصصة والقادرة على إدارة الحركة الجوية للعلم بتفان واستمرار سلامة الحركة الجوية. وذكرت أن المراقب الجوي بمنزلة شرطى المرور في الجو الذي يتسم لساعات أمام شاشة الرادار يتحسس

أكدت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية أمس السبت أن المراقبة الجوية في الكويت شهدت قفزات وإحذات فاصلة في مسيرة تطورها في قطاع النقل الجوي. وقالت الإدارة في بيان لـ (كونا) بمناسبة اليوم العالمي للمراقبين الجويين الذي صادف يوم أمس السبت إن مهمة المراقب الجوي لا تقل أهمية عن قائد الطائرة فهو حلقة الوصل بين الطائرة والمطار.

الثالثة تحت شعار (شركاء في التنمية والاستثمار). وأوضحت أنه تم خلال القمة الإعلان عن مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية غير العربية. وأشارت إلى إعلان الكويت خلال القمة عن استثمار مبلغ مليار دولار أمريكي عبر الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات التابعة له والصدوق الصيني للتنمية الأفريقية وذلك للاستثمار في البنى التحتية في أفريقيا. وبيّنت الناصر أن الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الذي أنشئ منذ أكثر من 56 عاماً ساهم بشكل فاعل في دعم جهود التنمية المستدامة في الكثير من دول العالم وعلى رأسها القارة الأفريقية.



المستشار تهاني الناصر

وذكرت أن الصندوق الكويتي يتعاون مع حوالي 42 دولة أفريقية وأن من أكثر القطاعات التي يركز عليها الصندوق قطاع الطرق حيث تنوعت المشاريع الإنمائية بين قروض ميسرة ومنح أخرى غير مستردة من الصندوق الكويتي والحكومة الكويتية مشيرة إلى أن الصندوق قدم 312 قرضاً ميسراً خلال السنة المالية (2017 / 2018).

وذكرت أن الصندوق الكويتي يتعاون مع حوالي 42 دولة أفريقية وأن من أكثر القطاعات التي يركز عليها الصندوق قطاع الطرق حيث تنوعت المشاريع الإنمائية بين قروض ميسرة ومنح أخرى غير مستردة من الصندوق الكويتي والحكومة الكويتية مشيرة إلى أن الصندوق قدم 312 قرضاً ميسراً خلال السنة المالية (2017 / 2018).

وأشارت إلى أن أهمية تعزيز حالة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة في أفريقيا ودعم الخطتين الأممية والأفريقية في خطة واحدة لضمان التنفيذ الفعال والإسهام في تحقيق تحول هيكلي مستداماً بيئياً متمحور حول الإنسان في أفريقيا. وأكدت الناصر أن الكويت تعزز بعلاقاتها التاريخية مع دول القارة الأفريقية وتمتص بعضوية الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب حيث استضافت في عام 2013 لقمة العربية الأفريقية

أكدت الكويت التزامها بمساعدة الدول الأقل نمواً في إطار إيمانها التام بخطة التنمية المستدامة 2030.

جاء ذلك في كلمة وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة التي ألقاها المستشار تهاني الناصر حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأشادت الناصر بما جاء في تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قائلة «إننا نلاحظنا ببالح الأهمية على الشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والقارة الأفريقية والتي تكتل بتعزيز السلم والأمن والاستقرار فيها».

وأعربت عن أملها أن تستفيد الدول الأفريقية من التقرير المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة للعمل بشكل حثيث على دعم التنمية والاستقرار في هذه القارة.

وأشارت إلى أن ذلك يساهم بدوره في معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها هذه القارة للوصول إلى تنفيذ فعال لخطة التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمين العام للأمم المتحدة. وأضافت الناصر أنه في إطار استعراض الأمين العام التطورات التي قامت بها الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي فإن الكويت تؤيد الإجراءات المتخذة كافة لتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا وجميع إجراءات تعزيز التعاون مع القارة الأفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي. وأشارت إلى أهمية الاتفاق الموقع بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي العام الماضي «لما يعكس من ركيزة أساسية لدعم التنمية في هذه القارة». وأشادت الناصر بالإنجازات التي حققتها الدول الأفريقية في مجال التنمية

أشكناي: «الطرق والنقل البري» تسعى لاستكمال إجراءات الاتفاقية 277 الخاصة بالدائري الأول

ولم تغفل الهيئة الجوانب البيئية لهذا المشروع فقد قامت بعمل الدراسات البيئية اللازمة للتأكد من أن الأعمال الإنشائية لن تؤثر سلباً في البيئة بأي شكل من الأشكال. ويعد مشروع تطوير الدائري الأول جزءاً من مشاريع استكمال وتحسين أداء شبكة الطرق السريعة والرئيسية في البلاد ويهدف إلى تحويل الجزء الشمالي من الطريق الدائري الأول من دوار الجهراء وحتى دوار دسمان إلى طريق أنسيابي ذي تقاطعات حرة مع الطرق الرئيسية. ويهدف المشروع إلى حل مشكلة الاختناق المروري عند دوار الجهراء ورفع كفاءة الطرق الرئيسية والفرعية داخل مدينة الكويت لتحسين التدفقات المرورية داخل مركز المدينة وينقسم المشروع إلى ثلاث مجموعات باجمالي طول 15 كيلومتراً تقريباً ورفع مستوى الطرق الداخلية بطول 10 كيلومترات تقريباً وحفر أنفاق مفتوحة بطول ستة كيلومترات إضافة إلى 17 جسراً للسيارات وعدد سبعة جسور للمشاة. ويشمل مشروع طريق الدائري الأول بمراحله الثلاث أكثر من مليوني متر مكعب من الخرسانة بهدف عمل طرق سريعة بطول 15 كيلومتراً ورفع مستوى أداء الطرق الداخلية بطول 10 كيلومترات.

مابين 92 متراً و 12 متراً بعرض ثلاثة أمتار وتخدم المشاة وتقلهم من منطقة لأخرى. وقد واجه القاثون على مشروع الدائري الأول بعض العوائق بسبب إزالة بعض الكنيسة القبطية ونقلها إلى مكان آخر ومقهي ديوان جيرة وتم إنشاء الجسور في منطقة المشروع حسب المواصفات القياسية العالمية المتفق عليها ويضم المشروع أيضاً طريقاً منخفضاً من الدائري الأول إلى منطقة قصر العدل مروراً بمنطقة الكنائس ولا يوجد ربط مباشر بين المشروع وشارع الخليج. وأشارت أشكناي إلى أن المرحلة الثانية بدأت من تقاطع الأوتاد الحديثة والمنتملة في زرع الاستقلال إلى طريق الرياض مروراً بطريقي المغرب والقاهرة وستكون حركة الدائري الأول كاملة من دون أي توقف مع مداخل ومخارج على الجانبين وطرق عولية وجسور وطرق على مستوى الأرض وطرق منخفضة لتسهيل حركة المرور. وقامت الهيئة بالتعاقد مع مقالو عالمي لاستخدام الأوتاد الحديثة والمنتملة في زرع اعمدة خرسانية تصل إلى أعماق التربة الصلبة بهدف التغلب على عيوب التربة الطينية القريبة من ساحل البحر ثم إنشاء الجسور المعلقة عليها.



م. سهى أشكناي

أكدت مدير إدارة التصميم بالهيئة العامة للطرق والنقل البري م. سهى أشكناي أن الهيئة تسعى لاستكمال إجراءات الاتفاقية 277 الدائري الأول -المرحلة الثالثة وتجهيزها للتوقيع إن شاء الله قبل نهاية السنة المالية الحالية. وأضافت أشكناي أن المشروع يعد من المشاريع الضخمة التي تقوم بها الهيئة العامة للطرق والنقل البري بهدف القضاء على الاختناقات المرورية وخطة كبيرة في إطار تطوير منطقة العاصمة. وبدأت الهيئة في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع في مايو من العام 2008 بكلفة تصل إلى 28716 مليون دينار وسيجول أجزاء من دوار الجهراء إلى اتفاق إضافة إلى عمل جسور علوية معلقة تربط الطريق الدائري الأول بشوارع جمال عبد الناصر وطريق البحر. وتضمن المشروع إنشاء جسر بطول 671 متراً تقريباً يربط الدائري الأول بطريق جمال عبد الناصر باتجاه الجهراء ويضم مجموعة من الجسور المتنوعة والمختلفة بهدف تقليل الازدحام وتوفير طرق حرة وتوزيع الكثافة المرورية الموجودة على الطرق لما يجعلها حرة الحركة. وتوجد طرق في مشروع الدائري الأول

رياض عواد

المبرة التطوعية الكويتية ومكتب الأمم المتحدة للبيئة يوقعان مذكرة تفاهم لحملة «بحار نظيفة»

وشباك صيد الممثلة والسفن والقوارب الغارقة. وأكد اهتمام الكويت بالبيئة وحماية التنوع البيولوجي كونها تعتمد على البحر بشكل كبير في حياتها الاقتصادية والمعيشية والسياحية مشيداً بدور مكتب الأمم المتحدة للبيئة البارز في رسم البرامج البيئية وتنفيذها ودعمها وتوحيد الجهود البيئية العالمية.

وأشار إلى أن التعاون بين الجانبين في تنفيذ المشاريع البيئية من شأنه تحقيق الرؤى والطموحات المشتركة الهادفة إلى حماية البيئة المحلية والعالمية مبيّناً المبرة تتطلع إلى ترجمة مذكرة التفاهم إلى برنامج تنفيذي وفق جدول زمني يسعي إلى رفع الوعي البيئي لدى فئات المجتمع للمحافظة على البيئة. يذكر أن الأمم المتحدة أعلنت الحرب على البلاستيك في البحار من خلال حملة «بحار نظيفة» والتي أطلقتها في القمة العالمية للمحيطات في مدينة بالي 2017 وتهدف إلى القضاء على المصادر الرئيسية للنفايات البحرية عبر إشراك الحكومات والقطاع الخاص والأفراد والمجتمع المدني في مكافحة المخلفات البلاستيكية البحرية.

وتركزت الحملة على الحد من استخدام البلاستيك وتشجيع الجهات المعنية بالبيئة في دول العالم على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة البلاستيك الذي يخلف آثار سلبية على الحياة البحرية والنظام الغذائي ورفع مستوى الوعي لدى المجتمعات بأهمية الحد من المخلفات البحرية.

وقعت المبرة التطوعية البيئية الكويتية مع المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المشترك ضمن الحملة العالمية «بحار نظيفة» التي أطلقتها المنظمة لحماية البحار من مخلفات البلاستيك. وقال مدير المكتب الإقليمي سامي ديماسي لـ (كونا) أمس السبت أن تلوث البحار والمحيطات أصبح قضية عالمية عقب رمي أكثر من ثمانية ملايين طن من المخلفات البلاستيكية فيها كل عام ما أدى إلى اضطرابات هائلة وجسيمة تهدد صحة النظم الإيكولوجية البحرية. وأشاد ديماسي بالجهود المبذولة لفرق الغوص الكويتي والمبرة التطوعية البيئية وجميع المتطوعين في محاربة النفايات البلاستيكية واستمرارهم بالتعاون والتنسيق الهادف إلى توفير بيئة بحرية صحية نظيفة وكوكب خال من الأضرار الملوثة إلى جانب وقوفهم ودعمهم للحملة العالمية.

من جانبه قال رئيس فريق الغوص الكويتي في المبرة وليد الفاضل لـ (كونا) أن توقيع هذه المذكرة يأتي مكملاً للدور الكبير الذي يقوم به فريق الغوص الكويتي من أجل حماية وتأهيل البيئة البحرية. وأضاف أن المذكرة تأتي أيضاً لدور الفريق في رفع المخلفات من سواحل وجزر الكويت وشعبها المرجانية وتقديم كافة الخدمات للمساعدة في تحسين بيئة الكائنات البحرية التي تتعرض لتهديد مباشر من هذه الملوثة مثل المخلفات البلاستيكية